مساهمة قواعد بازل في إدارة المخاطر المنظمات المصرفية

دراسة حالة مصرف عودة سورية

أ.د.عبد الرزاق الشحادة

جامعة الزيتونة الاردن

و جامعة حلب سورية

د.محمد خالد بنود

أ.مكرم مبيض

جامعة حلب سورية

الملخص

يهدف هذا البحث إلى بيان دور قواعد بازل في دعم استمرارية المنظمات المصرفية، وذلك من خلال التعرف على أهم المخاطر المصرفية وكيف تناولها معيار كفاية رأسمال الذي أقرته لجنة بازل للرقابة المصرفية والتطورات التي مر بها عقب الأزمات المالية المتعددة. ويتضمن هذا البحث دراسة حالة مصرف عودة سورية، هدفها بيان مدى التزام المصرف بتطبيق قواعد بازل وأثر ذلك على استمرارية أنشطته المستقبلية وإدارة المخاطر المصرفية.

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات مفادها التزام المصرف بتطبيق قواعد بازل 2 وتحقيقه لمعدلات كفاية لرأسمال المال تجاوزت النسبة المقررة (8%) على مدى سنوات الدراسة الخمس الأمر الذي يعكس وجود قاعد متينة لرأسمال قادرة على امتصاص الصدمات ودعم استمرارية المصرف.

وتم التوصية بضرورة صدور قرار من مجلس النقد والتسليف يلزم المصارف السورية بالعمل على تطبيق متطلبات بازل 3 بشكل تدريجي وعلى مدى فترة محددة تنسجم مع توصيات لجنة بازل الأمر الذي يدعم استمرارية المصارف السورية، ويزيد من ثقة المصارف الخارجية في التعامل معها.

Abstract

This research discusses the role of Basel Rules in sustaining the continuity of bank organizations via defining the most banking dangers and its way of handing the sufficiency of capital decided by Basel committee for banking monitoring and the developments that it experiences through various financial crises.

المنارة للاستشارات

ww

This research includes practical study on Bank Audi Syria which aims at showing the commitment of the bank in applying Basel Rules and effect of this of the continuity of future activities.

Reseavohers reached a set of results and recommend a lions asserting the Bank commitment in applying Basel Rules 2 and achieving sufficient rates of capital exceeding the agreed rate (8%) over the five years of researching which refects the preseuce of strong basis to bear shocks and sustaining the continuity of the bank.

The vesearchers recommended the necessity of issuing a resolution from monetary council forcing the Syrian banks to work in accordance with Basel requirements 3 gradually and over a defined period that concords with thee Basel comittee recommendations, which sustains the continuity of Syrian bantcs and increases the confidence of foreign banks in dealing withit

المقدمة:

إن تنامي العولمة وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض واحتدام المنافسة وتطور وسائل الاتصالات الإلكترونية، أدى إلى زيادة الخدمات المقدمة من المنظمات المصرفية وتنوعها، وزيادة درجة تعقيد العمليات المصرفية.

ولمقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة به، أصبح من الضروري الاهتمام بإدارة المخاطر المصرفية، حيث أكدت الإخفاقات والأزمات المالية المتكررة في السنوات الماضية على ضرورة إدارة المخاطر المصرفية بطريقة سليمة وفعالة نظراً لدورها في ترسيخ مفهوم استمرارية المنظمات المصرفية.

وهو ما سيتم تناوله في هذا البحث من خلال إلقاء الضوء على المخاطر التي تهدد استمرارية المنظمات المصرفية ودور اتفاق بازل في الحد منها

أهمية البحث وأهدافه:

تأتي أهمية هذا البحث من كون أن الصناعة المصرفية باتت تعرف بأنها فن التعامل مع إدارة المخاطر وليس تجنبها، الأمر الذي أثار اهتمام المسؤولين المصرفيين ليس في الدول التي حدثت فيها الأزمات المصرفية فقط، بل وأيضاً على المستوى الدولي وخصوصاً بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي بالإضافة إلى مسؤولي السلطات النقدية في الدول العشر الكبرى. وعليه يهدف هذا البحث إلى بيان فيما إذا كان تطبيق مبادئ بازل (2) يدعم من قدرة مصرف عودة سورية على استمرارية أنشطته المستقبلية.

مشكلة البحث:

يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال طرح التساؤل التالي:

المنارة للاستشارات

هل يلتزم مصرف عودة سورية بتطبيق مبادئ بازل 2 الأمر الذي ينعكس إيجاباً على استمرارية أنشطته المستقبلية إدارة مخاطرة؟

فرضيات البحث:

انسجاماً مع ما تم طرحه في مشكلة البحث يمكن صياغة الفرضية التالية:

يلتزم مصرف عودة سورية بتطبيق مبادئ بازل 2 ويسعى لتطبيق بازل 3 الأمر الذي ينعكس إيجاباً على استمرارية أنشطته المستقبلية إدارة مخاطرة.

أولاً-مفهوم المخاطر المصرفية وأنواعها:

عرفت لجنة بازل المخاطر المصرفية بأنها: عبارة عن التقلبات في القيمة السوقية للمنظمة. ويعتبر هذا المفهوم واسعاً ويعكس وجهة النظر التي تقول أن إدارة المخاطر هي العمل على تحقيق العائد الأمثل من خلال الموازنة بين مستوى العائد ودرجة المخاطرة[1].

كما تعرف المخاطر المصرفية بأنها: احتمالية تعرض المنظمة المصرفية إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، و/أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، مما ينتج عنها آثار سلبية، لها قدرة على التأثير على أهداف المصرف المرجوة، وتنفيذ استراتيجياته بنجاح[2].

هناك العديد من المخاطر التي تكتنف العمل المصرفي وفيما يلي عرض لأهمها:

1- المخاطر المالية: تتضمن جميع المخاطر المتصلة بإدارة موجودات ومطلوبات المنظمة المصرفية وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة وإشراف مستمرين من قبل إدارات المصارف وفقاً لتوجه وحركة السوق والأوضاع الاقتصادية والعلاقة بالأطراف الأخرى ذات العلاقة، وتشمل المخاطر المالية[3]:

أ-مخاطر الائتمان: هي المخاطر الناجمة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه المنظمة المصرفية في الوقت المحدد. وتشمل مخاطر الائتمان بنوداً داخل الميزانية كالقروض، وبنوداً خارج الميزانية كالاعتمادات المستندية. ونرى أن هذه المخاطر تعتبر متأصلة في العمل المصرفي القائم في معظم أنشطته على الائتمان.

---

[1] : **عبد الكريم**، نصر، مصطفى أبو صلاح، 2007- **المخاطر التشغيلية حسب متطلبات لجنة بازل2دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين.** ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الخامس جامعة فلادلفيا الأردنية، ص 10.

[2]: Keegan M.,2004- **mangemant of Risk, Principales and Concepts**, H M Treasury, The Orange Book, Working Papers, p9.

[3] : **كراسنة**، إبراهيم، 2006- **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**. صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، ص 39.

المنارة للاستشارات

ww

ب-مخاطر السيولة: هي المخاطر التي تؤدي إلى تحقيق خسائر نتيجة عدم مقدرة المنظمة المصرفية على الوفاء بالتزاماتها في تاريخ الاستحقاق، لعدم توفر التمويل اللازم أو الأصول السائلة لمقابلة تلك الالتزامات بأقل خسائر ممكنة[1].

والجدير بالذكر أن عدم إدارة مخاطر السيولة بشكل جيد في المصارف التقليدية، أدى إلى مشكلة في السيولة حيث كان لجفاف مصادرها الأثر الأكبر في انهيار العديد من تلك المصارف أثناء الأزمة المالية العالمية، وذلك بالرغم من تدخل المصارف المركزية وضخها للملايين من أجل دعم استمراريتها[2].

ج- مخاطر أسعار الصرف: هي المخاطر الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية وحدوث تذبذب في أسعار العملات، الأمر الذي يقضي إلماماً كاملاً ودراسات وافية عن السوق واحتمالات تقلبات الأسعار بما يمكن من تحقيق الربح أو الحد من الخسائر.

د- مخاطر التسعير: هي المخاطر الناجمة عن التغيرات في أسعار الأصول، وبوجه خاص محفظة الاستثمارات المالية، ويعتبر قياس مخاطر السعر في غاية من الأهمية من أجل إدراك الخسائر المحتملة والتأكد من أنها لا تؤثر بشكل كبير على رأس المال.

2- مخاطر التشغيل: هي مخاطر الخسارة المباشرة وغير المباشرة الناشئة عن العمليات الداخلية وأداء الأفراد والنظم غير السليمة أو الفاشلة، أو الناشئة عن الحوادث الخارجية[3]. وفيما يلي تفصيل لها[4] :

أ- العمليات الداخلية: تشمل الأخطاء في إدخال البيانات، مطالبات التزامات المقترضين، الخدمات المقدمة للعملاء.

ب- العنصر البشري: يشمل عمليات الاحتيال والتزوير، تصرفات الموظفين وأخطائهم.

ج- الأنظمة: تشمل أعطال في الحاسوب، أخطاء البرمجة، اختراق أنظمة المصرف للإطلاع على معلومات العملاء سواء تم ذلك من خارج المصرف أو داخله. ونرى أنه يمكن الحد من مخاطر التشغيل بوجود نظام فعال للرقابة الداخلية قادر على اكتشاف نقاط الضعف في أداء عمليات المصرف وتلافيها.

3- مخاطر أسعار الفائدة: هي المخاطر الناجمة عن تعرض المصرف للخسائر نتيجة تحركات معاكسة في أسعار الفوائد في السوق[5]. وتعتبر المصارف الإسلامية بمنأى عن هذا الخطر بسبب تجنبها للفائدة الربوية.

---

[1] : عبد الكريم نصر ، مرجع سابق ، ص:11 .

[2] : **سليمان**، ناصر،2010- **هل البنوك الإسلامية بحاجة إلى بازل 3؟**. مقالة منشورة في موقع المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، www.cibafi.org .

[3] : **البلتاجي**، محمد، 2005- **نموذج مقترح لقياس المخاطر في المصرفية الإسلامية- دراسة ميدانية**. المعهد المصرفي، مؤسسة النقد العربي السعودي، ص 12.

[4] : **الزعابي**، تهاني محمود محمد، 2008- **تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل- دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي العربي و البنك الإسلامي الفلسطيني بقطاع غزة**. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، ص 90-83.

[5] : كراسنة ابراهيم ، مرجع سابق ، ص: 40.

المنارة للاستشارات
ww

4- المخاطر القانونية والتنظيمية: تنجم المخاطر القانونية عن عدم التزام المصرف بالقوانين المنظمة للعمل في الدولة التي يعمل بها، في حين تنجم المخاطر التنظيمية عن مخالفة المصرف القوانين والمعايير الصادرة عن السلطات الرقابية[1]، وتجدر الإشارة إلى أن لجنة بازل للرقابة المصرفية قد صنفت المخاطر القانونية والتنظيمية ضمن مخاطر التشغيل وفق اتفاق بازل 2.

5- مخاطر السمعة: هي المخاطر الناجمة عن توافر انطباع سلبي حول المصرف والذي يؤدي إلى تحول العملاء إلى المصارف الأخرى، أما أسباب هذا الانطباع فتعود إلى[2]:

- عدم قدرة المصرف على خدمة العملاء بالجودة والسرعة والمطلوبة.
- اهتزاز ثقة العملاء بسرية المصرف.

ونرى أن لمخاطر السمعة تأثير مباشر على أرباح المصرف وسيولته ومن ثم على حصته واستمراريته في السوق. لكن السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: ما دور اتفاق بازل في الحد من المخاطر المصرفية؟ وهو ما سيتم الإجابة عنه في الفقرات التالية.

ثانياً- دور اتفاق بازل في الحد من المخاطر المصرفية:

1- اتفاق بازل 1:

يلعب رأس المال المصرفي دوراً هاماً في المحافظة على سلامة ومتانة وضع المصارف، فهو يمثل الحاجز أو الجدار الذي يمنع أية خسارة غير متوقعة يمكن أن يتعرض لها المصرف من أن تطال أموال المودعين.

حيث تقسم الخسائر التي تنشأ عن المخاطر المصرفية إلى نوعين رئيسيين تبعاً للقدرة على التنبؤ بها وحجمها، هما[3]:

الخسائر المتوقعة: هي الخسائر التي تحدث بشكل متكرر لأي مصرف ويكون حجمها صغير عادةً، ويتم تغطيتها من المصاريف التشغيلية.

الخسائر غير المتوقعة: هي الخسائر التي قليلاً ما تحدث إلا أن أثرها على المصرف عادةً ما يكون كبيراً، ويتم تغطيتها من رأس مال المصرف فإن لم يكفي امتدت لتشمل ودائع العملاء.

ويمكن تمثيل ذلك بالشكل التالي:

---

[1] : عبد الكريم نصر ، مرجع سابق ، ص: 12 .

[2] : **أبو محيميد،** موسى عمر مبارك، 2008 - **مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2.** رسالة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، ص26- 27.

[3] : **الشيخ حسن،** ماهر، 2005- **قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال.** ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ص 8.

المنارة للاستشارات

الشكل رقم (2) توزيع الخسائر المصرفية، المصدر الشيخ حسن، ماهر،" قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال"، مرجع سابق، ص 8.

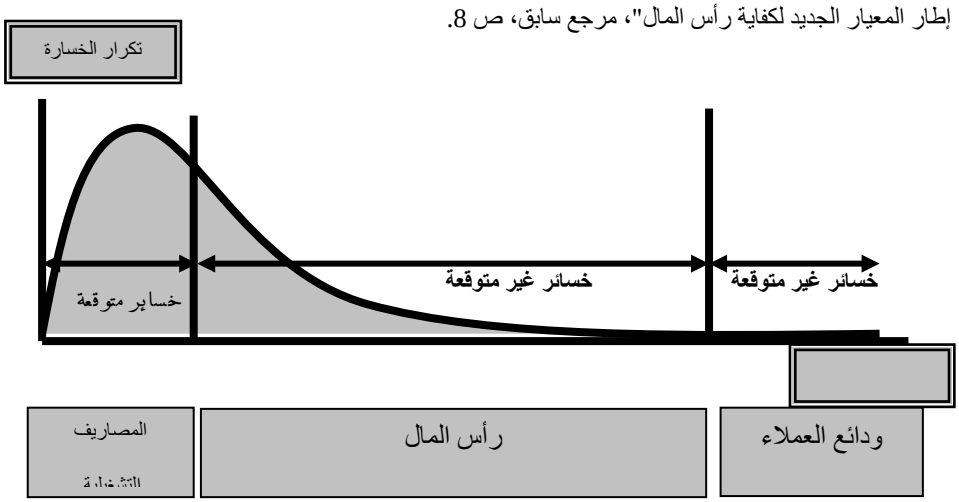

من الشكل يتضح أنه كلما زاد رأس المال كلما كانت قدرة المصرف على مواجهة الخسائر غير المتوقعة أكبر الأمر الذي يدعم استمراريته، لذلك كان الدافع الرئيسي وراء اتفاق بازل 1 هو مخاوف حكام المصارف المركزية في الدول العشر الكبرى من تدني رأس مال المصارف إلى مستويات خطيرة لا سيما بعد الآثار التي ولدتها المنافسة وأزمة المديونية التي عصفت بأمريكا اللاتينية[1]، فجاءت اتفاقية بازل 1 عام 1988 لتضع حدوداً دنيا لرأس مال المصارف في ظل المخاطر الائتمانية فقط، حيث أصبح على كافة المصارف أن تلتزم بنسبة 8% كحد أدنى من رأس مالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية.

وعليه نرى أن اتفاق بازل1 شكل الخطوة الدولية الأولى على طريق مواجهة المخاطر المصرفية، ومن ثم تعزيز استمرارية المصارف.

أ- **مكونات رأس المال**: قامت لجنة بازل بتقسيم رأس المال في المصارف إلى شريحتين[2]:
الشريحة الأولى: أطلق عليها رأس المال الأساسي وتتكون من:

- رأس المال المدفوع (الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة والأسهم الممتازة الدائمة غير متراكمة الأرباح).

[1] : **المصرف الأهلي المصري**،2001- **نظم الرقابة المصرفية في الدول المتقدمة**، النشرة الاقتصادية، المجلد 54، العدد 4، ص24.
[2] : **شعبو**، فراس باكير، 2012- **أثر تطبيق معايير بازل 2 على السيولة والربحية في المصارف الإسلامية**. رسالة ماجستير، جامعة حلب، ص9- 31- 41-42.

المنارة للاستشارات
ww

- الاحتياطيات المعلنة (احتياطيات قانونية أو اختيارية).
- الأرباح المحتجزة.

وقد تم استبعاد الشهرة والأصول غير الملموسة من رأس المال الأساسي لأنها تعمل على تضخيمه كما أنها لا تتمتع بقيمة اسمية يستفاد منها عند تعرض المصرف إلى خسارة تستوجب الاستعانة برأس المال، وهو ما يؤيده الباحثون.

الشريحة الثانية: أطلق عليها رأس المال المساند وتتكون من:

- الاحتياطيات غير المعلنة.
- احتياطيات إعادة تقييم الأصول.
- المخصصات المكونة لمواجهة أي خسائر عامة.
- القروض المساندة أو الديون طويلة الأجل من الدرجة .

كما قامت اللجنة بوضع بعض الحدود والقيود على الشريحة الثانية تمثلت في:

- يجب ألا يزيد رأس المال المساند عن 100% من رأس المال الأساسي.
- يجب ألا تزيد المخصصات العامة للديون عن 1.25% من الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر.
- يجب خصم 55% من الفرق بين سعر السوق والتكلفة عند إعادة التقييم.
- يجب ألا تزيد القروض والديون طويلة الأجل من الدرجة الثانية عن 50% من رأس المال الأساسي.

وعلى ما سبق نرى أن تقسيم رأس المال إلى شريحتين يدعم استمرارية المصارف من ناحيتين:

الأولى: أن رأس المال الأساسي يعكس قدرات المصرف الذاتية من رأس مال وأرباح ومن ثم قدرته على الاستمرارية بالاعتماد على نفسه وحماية مودعيه.

الثانية: أن رأس المال المساند يعكس مدى تحوط المصرف للمخاطر من خلال الاحتياطيات غير المعلنة والمخصصات، ومدى كفاءة أداء المصرف الذي ينعكس في ارتفاع القيمة السوقية لأصوله وقدرته على جذب الودائع، ولا شك أن هذه المؤشرات تدعم استمرارية المصرف.

ب- نظام أوزان المخاطر: قامت لجنة بازل بتصنيف الأصول داخل وخارج الميزانية إلى فئات، بحيث تعطى كل فئة وزن مخاطرة يتناسب مع درجة المخاطر التي تتعرض لها[1].

وبهدف التبسيط وضعت اللجنة خمسة أوزان للمخاطر هي (0، 10، 20، 50، 100) والجدول التالي يوضح ذلك.

[1] : **أبو محيميد**، موسى عمر مبارك،مرجع سابق ، ص26- 27.

المنارة للاستشارات
ww

الجدول رقم (1) أوزان مخاطر الموجودات حسب بازل (1)[1]

درجة المخاطر	الموجودات
%0	النقدية والمطلوبات من الحكومة والمصرف المركزي مقومة بالعملة الوطنية، والمطلوبات من حكومات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ومصارفها المركزية، والمطلوبات بضمانات نقدية وبضمان أوراق مالية لحكومات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD أو المضمون من قبلها
%10	المطلوبات من قبل مؤسسات القطاع العام المحلي باستثناء الحكومة، والقروض المضمونة من قبل تلك المؤسسات.
%20	المطلوبات من مصارف التنمية الدولية، والمصارف المسجلة في دول OECD والقروض المضمونة من قبلها، والمطلوبات من مؤسسات القطاع العام غير المسجلة في دول OECD والقروض المضمونة من قبلها .
%50	القروض المضمونة بالكامل برهونات على العقارات السكنية من قبل المقترض.
%100	المطلوبات من القطاع الخاص، والمصارف المسجلة خارج دول OECD وحكوماتها المركزية، المباني والآلات والعقارات وأدوات رأس المال المصدرة من قبل المصارف.

ومن الجدول السابق يتضح أن لجنة بازل قامت بما يلي:

- تقسيم دول العالم إلى قسمين، دول ذات مخاطر منخفضة وهي الدول المنتمية لمنظمة التعاون الاقتصادي، وباقي دول العالم ذات مخاطر مرتفعة.
ويؤيد الباحثون اعتبار ذلك من نقاط الضعف في اتفاق بازل 1، فالأزمة المالية الأخيرة قد أصابت الولايات المتحدة الأمريكية وهي من دول منظمة التعاون الاقتصادي.

- تم إعطاء كافة عملاء القطاع الخاص وزن مخاطر 100% دون التمييز في الجدارة الائتمانية بين العملاء.

ج- النسبة المستهدفة: قامت اللجنة بوضع حد أدنى لنسبة تعكس العلاقة بين القاعدة الرأسمالية من جهة، والأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر من جهة أخرى، وتم الاتفاق على أن يكون الحد الأدنى هو 8% وعليه

$$\text{نسبة كفاية رأس المال حسب بازل 1}[2] = \frac{\text{رأس المال}}{\text{الأصول الخطرة المرجحة}} \geq 8\%$$

[1] : **بن بوزيان**، محمد، وآخرون،2011- **البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة- واقع وآفاق وآفاق تطبيق لمقررات بازل 3**. ورقة مقدمة إلى المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، الدوحة، ص 10- 17-26.

[2] : أبو محيميد موسى عمر مبارك ، مرجع سبق ذكره .

المنارة للاستشارات
ww

وعلى الرغم من تطبيق بازل 1 إلا أن الأزمة المالية التي أصابت المكسيك 1995/1994، وكذلك أزمة دول جنوب شرق آسيا 1998/1997، والتي أثرت على الاقتصاد العالمي أثبتت أنه لا يزال هناك حاجة إلى تطوير متطلبات رأس المال ونظم الرقابة المصرفية، الأمر الذي دفع اللجنة إلى تحديث اتفاق بازل 1 وتطويره، ليعكس التغيرات في هيكل وممارسات الأسواق المالية والمصارف، فكان اتفاق بازل 2.

2– اتفاق بازل 2: تضمن ثلاثة أركان تمثلت في:

- الحد الأدنى لكفاية رأس المال.
- مراجعة السلطات الرقابية (المراقبة الإشرافية).
- مراقبة (انضباط) السوق.

الركن الأول: الحد الأدنى لكفاية رأس المال:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال حسب بازل 2}^{[1]} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{مخاطر الائتمان+ مخاطر السوق+ مخاطر التشغيل}} \geq 8\%$$

الملاحظ من النسبة أنها بقيت نفسها وهي 8%، كما لم يتغير مفهوم رأس المال الذي يتكون من ثلاث شرائح هي رأس المال الأساسي والمساند والقروض المساندة، ولعل أهم تغيير طرأ على هذه النسبة هو تضمينها مخاطر التشغيل في خطوة جديدة للحد من المخاطر المصرفية ودعم استمرارية المصارف.

كما أعادت لجنة بازل 2 النظر في كيفية تقييم مخاطر الائتمان وذلك باستعمال طرق متباينة من حيث درجة تطورها والتقنية المستخدمة فيها ومدى تلاؤمها مع إمكانيات المصارف، بالإضافة لإقرار عدة طرق لقياس باقي المخاطر.

الركن الثاني: مراجعة السلطات الإشرافية:

الهدف من مراجعة السلطات الرقابية وفق بازل 2 ليس ضمان كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر لدى المصارف فقط، بل أيضاً تشجيع المصارف على استخدام أفضل الأساليب لإدارة مخاطرها[2].

وفي هذا المجال تقترح لجنة بازل أربعة مبادئ أساسية يجب أن تتبعها السلطة الرقابية (المصرف المركزي) وهي[3]:

المبدأ الأول: يجب أن يكون لدى كل مصرف الوسيلة المناسبة لتقييم مدى كفاية رأس المال لديه وفقاً لنوعية المخاطر التي يتعرض لها، مع وضع إستراتيجية للحفاظ عليها.

---

[1] : بن بوزيان محمد و آخرون ، مرجع سبق ذكره .

[2] : شعبو فراس باكير ، مرجع سبق ذكره .

[3]: **Bart B.**, Tony van gest el, 2009- **Credit Risk Management, Basic Concepts: Financial Risk Components**, Rating Analysis, Economic and Regulatory Capital, p 352.

المنارة للاستشارات
ww

المبدأ الثاني: على السلطة الرقابية القيام بعملية مراجعة وتقييم لاستراتيجيات وتقديرات المصارف الداخلية لمدى كفاية رأس المال، والتأكد من التزام المصارف بالنسب القانونية لرأس المال واتخاذ الإجراءات المناسبة في حال عدم اقتناعها بنتائج هذه الإجراءات.

المبدأ الثالث: أن يكون لدى السلطة الرقابية القدرة على التدخل في مرحلة مبكرة لمنع انخفاض رأس المال تحت المستويات الدنيا المطلوبة لمواجهة خسائر مصرف معين، وعليهم اتخاذ إجراء سريع لمعالجة ذلك الوضع إذا لم يتم المحافظة على رأس المال.

المبدأ الرابع: يجب على جهات الرقابة المصرفية أن تتوقع من المصارف أن تعمل بمستويات رسملة أعلى من الحدود الدنيا لرأس المال القانوني، وأن تكون لديها الصلاحية لإلزام المصارف على الاحتفاظ برأس مال يزيد عن الحد الأدنى.

ونرى أن تفعيل هذا الدور للسلطات الرقابية في بلد ما يجعلها على دراية كافية بوضع القطاع المصرفي فيها ويسمح لها بالتدخل لمعالجة أي مشكلة فور حدوثها، وهو ما يدعم استمرارية المصارف ويحافظ على الاستقرار المالي، الأمر الذي يثبت سعي لجنة بازل 2 الحثيث لتعزيز استمرارية المصارف والتخفيف من حدة المخاطر التي تحيط بها.

الركن الثالث: انضباط السوق[1]:

يعمل هذا الركن على إتاحة المزيد من المعلومات للمشاركين في السوق لتعزيز وتقوية الانضباط السوقي عن طريق زيادة الإفصاح والشفافية للمصارف، لأن الإفصاح الكافي يعتبر ضرورياً لضمان فهم المتعاملين للمخاطر المصرفية وكفاية رأسماله بشكل أفضل، ويهدف انضباط السوق إلى:

- تقوية أمان وسلامة القطاع المصرفي.

- إلزام المصارف بالإفصاح اللازم الذي يتيح للمشاركين في الصناعة المصرفية ما يلي:

- تقييم كفاية رأس المال وذلك بالإفصاح عن هيكل وتركيبة رأس المال ونوعية المخاطر التي يتعرض لها.

- السياسات المحاسبية لتقييم الأصول ومدى الالتزام بتكوين المخصصات.

- استراتيجيات المصرف للتعامل مع المخاطر وأنظمته الداخلية لتقدير حجم رأس المال المطلوب.

- التفاصيل الكمية والنوعية عن المركز المالي للمصرف وأدائه العام.

وعلى ما سبق نرى أن ركن انضباط السوق يضيف رقابة ثالثة للعمل المصرفي تتمثل في رقابة السوق بالإضافة إلى رقابة السلطات الرقابية (المصارف المركزية) ورقابة إدارة المصرف، ولا شك أن هذه الرقابات تدعم استمرارية المصارف فيما إذا كانت فعالة في أداء دورها، إلا أن الأزمة المالية الأخيرة قد أثبتت غياب تطبيق تلك الرقابات أو تطبيقها بشكل

[1] : الزعابي تهاني محمود محمد ، مرجع سابق .

المنارة للاستشارات
ww

سيء بالتواطؤ مع وكالات التصنيف الائتماني الأمر الذي دفع الحكومة الأمريكية[1]وهي المتضرر الأول من الأزمة إلى مقاضاة وكالة التصنيف الائتماني ستاندرد آند بورز بشأن منح تصنيفات مرتفعة للآلاف من أوراق الرهن العقاري عالية المخاطر التي سريعاً ما انهارت والمصارف التي تتعامل بها، وأضافت الحكومة (لقد تأثرت معايير وأساليب التصنيف لدى ستاندرد آند بورز على نحو غير لائق باعتبارات خاصة بالرسوم وحصة السوق والأرباح والعلاقات مع جهات إصدار السندات).

وعليه نرى أن غياب الجانب الأخلاقي في القائمين على القطاع المصرفي هو السبب الرئيسي في عدم قدرتها على الاستمرارية بالإضافة إلى تبني نظام الفائدة الربوية، ففي حين انهارت كبريات المصارف التقليدية في الأزمة المالية الأخيرة لم تتعرض المصارف الإسلامية لأي حالة إفلاس وذلك لتبني القائمين عليها أحكام الشريعة الإسلامية التي وجدت لتحقق للإنسان صلاح الدنيا والآخرة.

لكن وكعادته اعتبر الفكر الوضعي بأن اتفاق بازل 2 لم يعد صالحاً خاصةً بعد فشله في حماية المصارف من الأزمة المالية الأخيرة عام 2008، وفعلاً عكفت لجنة بازل على تعديل وتطوير الاتفاق فكان بازل 3.

3- اتفاق بازل 3:

تضمن تعديل الأركان الثلاثة لاتفاق بازل 2 على أن يبدأ تطبيقها تدريجياً مع بداية عام 2013 وحتى عام 2019، وفيما يلي عرض لها:

- **الركن الأول: الحد الأدنى لكفاية رأس المال**: يشمل التعديل ما يلي[2]:

- رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الاحتياطي من 2% إلى 4.5%، مضافاً إليه هامش احتياطي آخر يتكون من أسهم عادية نسبته 2.5% لاستخدامه في مواجهة الأزمات مما يجعل المجموع يصل إلى 7%.

- رفع معدل كفاية رأس المال إلى 10.5% عوض 8%، وهذا يعني أن المصارف ملزمة بتدبير رساميل إضافية للوفاء بهذه المتطلبات.

- زيادة الرسملة المطلوبة تجاه عمليات التوريق وغيرها من الأدوات المركبة، وهي العملية التي ورطت الكثير من المصارف في الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

- اقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتين للوفاء بمتطلبات السيولة:

الأولى: للمدى القصير وتعرف بنسبة تغطية السيولة، وتحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها المصرف إلى حجم 30 يوم من التدفقات النقدية لديه، وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتياً.

[1] : Masrawy.com/news/Egypt/economy/2013.

[2] : بن بوزيان محمد و آخرون ، مرجع سابق .

المنارة للاستشارات

الثانية: لقياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للمصرف.

وعليه نرى أن بازل 3 قد أخذ بعين الاعتبار نوعاً جديداً من المخاطر هي مخاطر السيولة وفرض على المصارف زيادة رأس مالها.

- **الركن الثاني: مراجعة السلطات الإشرافية[1]:**

أوصت لجنة بازل بأن تضع المصارف تقنيات لتحديد وقياس مخاطر التركز بإتباع اختبار الضغط، وهو اختبار لفحص مدى قدرة المصرف على تحمل النتائج تحت ظروف قاسية جداً، مما يؤدي إلى التعرف على نقاط الضعف المحتملة من خلال أحداث استثنائية مفترضة لمعرفة كيفية التعامل معها، ومدى تأثر المصرف بها (كعمليات السحب المفاجئ) ، كما أوصت اللجنة بإتباع الاختبار الخلفي أو اختبار التثبت وهو اختبار لفحص فيما إذا كانت العوائد اليومية الفعلية مساوية للعوائد اليومية المتوقعة الناتجة عن مستوى ثقة محدد، ونرى أن هذا يمثل جوهر الاستمرارية.

- **الركن الثالث: انضباط السوق[2]:**

شملت التعديلات التشدد في إفصاحات أكبر من قبل المصارف، بالإضافة إلى متطلبات الإفصاح بالنسبة لعمليات التوريق وإعادة التوريق، مما يؤدي إلى صورة أكثر شمولاً لمخاطر المصارف، الأمر الذي يشكل ضغطاً غير مباشر على المصارف التي تتمتع برأس مال غير كاف مقابل حجم المخاطر التي تتعرض لها.

وعلى ما سبق نرى أن بازل 3 قدم مقترحات جديدة لدعم استمرارية المصارف، لكن يبقى العنصر البشري المطبق لهذه المقترحات هو بيت القصيد، فعلى قدر النزاهة والشفافية والالتزام بهذه المقترحات من قبل القائمين على القطاع المصرفي من إدارات وسلطات رقابية ووكالات تصنيف بقدر ما يتحقق الاستمرار والاستقرار في القطاع المصرفي والمالي للدول وتصبح الأزمات المالية ماض ولى ولن يعود أبداً.

ثالثاً- دراسة تطبيقية على مصرف عودة سورية[3]:

بالاطلاع على التقرير السنوي لمصرف عودة سورية لعام 2013 [4]، وفيما يخص التزام المصرف بتطبيق قواعد بازل 2 فقد أفصح عما يلي:

1- يوجد ضمن الهيكل التنظيمي للمصرف لجنة خاصة بالمخاطر تتبع مباشرة لمجلس الإدارة وتعتبر صلة الوصل بينه وبين إدارة (دائرة) المخاطر.
2- أوضح التقرير أن أهم أهداف إدارة المخاطر في المصرف هو العمل على تعزيز المركز المالي من خلال التأكد من إيجاد توازن مقبول بين المخاطر الناتجة عن أعمال

---

[1] : شعبو فراس باكير ، مرجع سابق .
[2] : نفس المرجع السابق .
[3] : نفس المرجع السابق و الصفحة .

[4] : نفس المرجع السابق .

المنارة للاستشارات
ww

المصرف والعائد لهذه الأعمال، إضافة إلى تخفيف آثار أية أحداث غير متوقعة قد تؤثر سلباً على رأسمال المصرف وأرباحه.

3- أن مجلس الإدارة هو الجهة المسؤولة عن تحديد أنواع المخاطر إضافة إلى السقوف القصوى التي يمكن للمصرف القبول بها بالنسبة لكل نوع من أنواع المخاطر التي يتعرض لها وهو ما يعرف (القابلية للمخاطر) التي تعكس إستراتيجية المصرف في تعامله مع السوق السوري والأهداف التي يعمل لتحقيقها.

4- تعتبر لجنة المخاطر مسؤولة عن مراقبة تطور مستوى المخاطر في المصرف وتحديد سيناريوهات اختبارات الجهد وتقييم نتائجها.

5- تقوم لجنة المخاطر برفع تقارير دورية عن المخاطر التي يواجهها أو يمكن أن يواجهها المصرف مستقبلاً إلى مجلس الإدارة.

6- تقوم إدارة المخاطر بإبداء الرأي بشكل مستقل فيما يتعلق بالمخاطر التي يواجهه المصرف وتقوم بإصدار التقارير الدورية عن هذه المخاطر ورفعها إلى الإدارة العليا للمصرف وإلى مجلس الإدارة وهي تلتزم بالتعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي المتعلقة بإدارة المخاطر.

7- أهم التقارير التي يتم إعدادها من قبل إدارة المخاطر: تقرير عن تطور المحفظة الائتمانية والتركزات التي تشهدها، التصنيف الائتماني للعملاء وتطوره، دراسة المخصصات اللازمة لمواجهة مخاطر الائتمان، تقرير السيولة، تقرير معدلات الفوائد، نتائج اختبارات الجهد.

8- تتألف إدارة المخاطر من: وجدة تقارير ومتابعة مخاطر الائتمان، وحدة تقييم ومراقبة مخاطر الائتمان، وحدة مخاطر السوق، وحدة مخاطر التشغيل.

9- كما أفصح المصرف عن أهم المخاطر التي يواجهها وكيفية معالجته لها: وهي

❖ مخاطر الائتمان:

- يقوم المصرف بتحديد مستويات مخاطر الائتمان المقبولة من خلال وضع سقوف لمقدار المخاطر المقبولة مع المقترض الواحد أو مجموعة المقترضين لكل قطاع أو منطقة جغرافية.

- يلتزم المصرف بتصنيف التسهيلات الائتمانية بناء على أحكام القرار 567/م ن/ب4 الصادر عن مجلس النقد والتسليف في 2009 (والمستند إلى مبادئ إدارة مخاطر الائتمان الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية عام 2000 والمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عنها أيضا في 2006) حيث يعكس تصنيف العملاء توقعات المصرف لاحتمال تعثر العميل ومدى الخسارة التي سوف يتكبدها المصرف من جراء هذا التعثر حيث تتضمن عملية التصنيف الأمور التالية: مشاركة مسؤولي التسليف وإدارة المخاطر الائتمانية في التصنيف، إعداد خطة عمل مفصلة لمعالجة هذه المخاطر وتطبيقها، متابعة الحسابات التي تم تصنيفها كديون غير منتجة، تخصيص المؤونات اللازمة مقابل هذه الحسابات بشكل إفرادي، تكوين المصرف لمؤونات عامة على مستوى المحفظة الائتمانية بشكل عام.

- يتم إجراء اختبارات جهد على المحفظة الائتمانية بشكل خاص من أجل دراسة مدى تأثير بعض العوامل الاقتصادية السلبية أو أية عوامل أخرى على التصنيف الائتماني للمحفظة بصورة عامة وانعكاسه على أداء هذه المحفظة والخسائر التي يتكبدها المصرف جراء ذلك.

المنارة للاستشارات

❖ **مخاطر التشغيل:**

- تعمل إدارة المصرف على نشر ثقافة إدارة مخاطر التشغيل بين كافة الموظفين من خلال حثهم على المشاركة في المسؤولية في إدارة هذه المخاطر، يتم ذلك بالاعتماد على سلسلة إجراءات لنشر التوعية من خلال التدريب المتواصل على كيفية تبليغ وتبادل المعلومات فيم يتعلق بالأحداث والمخاطر التشغيلية.
- يتم قياس مخاطر التشغيل باعتماد نموذج التقييم الذاتي والضوابط الذي يقوم إدارة مخاطر التشغيل بتحضيره بالتعاون مع رؤوساء الأقسام في الإدارة العامة ومع مدراء الفروع، يتم من خلال هذا التقييم الذاتي تحديد مستويات المخاطر التي تواجهها الأقسام خلال أدائها لمهماتها اليومية .

❖ **مخاطر السوق:**

- تهدف إدارة مخاطر السوق إلى الإبقاء على مستوى معتدل من التعرض للمخاطر التي لها نتائج سلبية على أرباح المصرف وقيمته الاقتصادية.
- تعتمد مراقبة مخاطر السوق وآليات تخفيفها على نظام تحديد سقوف لكل نوع من أنواع هذه المخاطر(مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار العملات) ويتم إعادة النظر في هذه السقوف بشكل دوري في ظل التطورات التي تشهدها السوق.
- تتم متابعة مخاطر السوق بشكل يومي من خلال التأكد من الالتزام بالسقوف والسياسات ولإجراءات المحددة من قبل مجلس الإدارة.

❖ **مخاطر السيولة:**

- يتم مراقبة مخاطر السيولة بشكل يومي والاعتماد على مصادر تمويل متنوعة بالإضافة لإدارة الموجودات والمطلوبات بشكل يحقق نسب سيولة عالية.
- يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية وتوفير الضمانات الممكن تسييلها لتوفير السيولة عند الحاجة.
- يتم الاحتفاظ بموجودات ذات قابلية عالية للتسويق يمكن تسييلها بسهولة كحماية ضد أية حالة نقص غير منظورة في السيولة.
- الاحتفاظ بوديعة لدى المصرف المركزي تساوي 5% من متوسط ودائع العملاء.

10- يتم قياس المخاطر بطريقة تعكس الخسائر المتوقعة التي يمكن أن تنتج في الظروف العادية والخسائر غير المتوقعة بناء على تقدير لإجمالي الخسائر الفعلية باستخدام طرق إحصائية، هذه الطرق تعتمد على الاحتمالات المبنية من التجارب السابقة ومعدلة لتعكس الظروف الاقتصادية كما تدرس أسو الاحتمالات التي يمكن أن تنتج عن الظروف الاستثنائية.

11- يتم مراقبة المخاطر بناء على السقوف المعتمدة التي تعكس إستراتيجية المصرف في تقبل المخاطر، كما يقوم المصرف بقياس القدرة الإجمالية لتحمل المخاطر ومقارنتها بالمخاطر الإجمالية بمختلف أنواعها.

12- أفصح المصرف عن خطة للطوارئ واستمرارية العمل وذلك التزاما بقرار مجلس النقد والتسليف رقم 391/ م ن/ ب4 الصادر في 2008 والمستند إلى ورقة بازل للرقابة المصرفية الصادرة في 2006 حول المبادئ الأساسية لاستمرارية الأعمال.

13- أفصح المصرف عن نسبة كفاية رأس المال بلغت خلال السنوات من 2006 وحتى 2013 كما يلي

المنارة للاستشارات
ww

2013	2012	2011	2010	2009	
6735232720	4934800637	6111373503	6385110609	5990031059	بنود رأسمال الأساسي
6915724953	5120080012	6293736535	6482488483	6097476572	الأموال الخاصة الأساسية
5724500561	5724500544	5724500521	5350000511	5000000500	رأس المال المكتب به
281980288	281980288	281980288	281980288	193612770	الاحتياطي القانوني
281980288	281980288	281980288	281980288	193612770	الاحتياطي الخاص
		5275438	568527396	710250532	الأرباح المدورة
(4447737997)	(1168381108)				الخسائر المتراكمة المحققة
5075001813					الأرباح المدورة غير المحققة الناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنيوي
180492233	185279375	182363032	97377874	107445513	ينزل منها:
88160983	92948125	90031782	97377874	10745513	صافي الموجودات الثابتة غير المادية
92331250	92331250	92331250			الأصول المملوكة استيفاء لدين والتي لم يتم تسييلها خلال الفترة المحددة لها
330871864	1846194052	633396558	337157978	16070741	بنود رأس المال المساعد:
37755117	74006568	40452543	44041231	16070741	صافي الأرباح غير المحققة عن الاستثمارات في أوراق مالية متوفرة للبيع بعد خصم 50% منها
	1479070737	299827268			الأرباح المدورة غير المحققة الناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنيوي
293116747	293116747	293116747	293116747		احتياطي عام لمخاطر التمويل
7066104584	6780994689	6744770061	6722268587	6006101800	مجموع رأسمال التنظيمي (الأموال الخاصة)
14620862103	20676974719	27734551830	33451855481	3914694648	الموجودات المرجحة بالمخاطر
3388736805	2871509351	3638432480	5473610949		حسابات خارج بيان المركز المالي الموحد مرجحة بالمخاطر
25976199	59044606	32794337	30260947		مخاطر السوق
1781513284	1972533963	2017386063	1834976130		مخاطر التشغيل
19817088391	25576062639	33423164710	40790703497	39146946482	المجموع:
35.66	26.51	20.18	16.48	15.34	نسبة كفاية رأس المال %

علماً أن نسبة كفاية رأس المال المعتمدة من قبل مجلس النقد والتسليف السوري (وفق القرار 253 لعام 2007) يجب ألا تتدنى عن 8% وهذا موافق لبازل 2.

المنارة للاستشارات

رابعاً- النتائج والتوصيات:

النتائج:

1- يمتلك مصرف عودة سورية إستراتيجية معتمدة من قبل مجلس الإدارة لإدارة المخاطر المصرفية تشمل تحديد وتعريف المخاطر التي يواجهها إضافة إلى السقوف القصوى من المخاطر التي يمكن للمصرف القبول بها.
2- يوجد في المصرف لجنة للمخاطر المصرفية تعمل على تنفذ استراتيجته بإدارة المخاطر والاستجابة لها.
3- يقوم المصرف بالإفصاح عن المخاطر المصرفية التي يواجهها وكيفية قياسها ومراقبتها.
4- يلتزم المصرف بتطبيق متطلبات بازل 2 من خلال الإفصاح عن هيكل وتركيبة رأسمال في بياناته المالية السنوية.
5- يلتزم المصرف بتطبيق بازل 2 من خلال تكوين مخصصات لمواجهة المخاطر المختلفة ويتم الإفصاح عن ذلك في بياناته المالية الأمر الذي يدعم استمراريته.
6- يلتزم المصرف بالمحافظة على معدل كفاية رأسمال المنصوص عليه في بازل 2 والملاحظ تحقيق المصرف لمعدلات أعلى بكثير خلال سنوات الدراسة الأمر الذي يعكس وجود قاعد متينة لرأسمال قادرة على امتصاص الصدمات ودعم استمرارية المصرف.

التوصيات:

يوصي الباحثون بضرورة صدور قرار من مجلس النقد والتسليف يلزم المصارف السورية بالعمل على تطبيق متطلبات بازل 3 بشكل تدريجي وعلى مدى فترة محددة تنسجم مع توصيات لجنة بازل الأمر الذي يدعم استمرارية المصارف السورية، ويزيد من ثقة المصارف الخارجية في التعامل معها.

قائمة المراجع

1- **عبد الكريم**، نصر، مصطفى أبو صلاح، 2007- **المخاطر التشغيلية حسب متطلبات لجنة بازل2دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين.** ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فلادلفيا الأردنية .
2- Keegan M.,2004- **mangemant of Risk, Principales and Concepts**, H M Treasury, The Orange Book, Working Papers, p9
3- **كراسنة**، إبراهيم، 2006- **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**. صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي.
4- **سليمان**، ناصر،2010- **هل البنوك الإسلامية بحاجة إلى بازل 3؟**. مقالة منشورة في موقع المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية،www.cibafi.org
5- **البلتاجي**، محمد، 2005- **نموذج مقترح لقياس المخاطر في المصرفية الإسلامية- دراسة ميدانية**. المعهد المصرفي، مؤسسة النقد العربي السعودي.
6- **الزعابي**، تهاني محمود محمد، 2008- **تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل- دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي**

المنارة للاستشارات

العربي و البنك الإسلامي الفلسطيني بقطاع غزة. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة.
7- **أبو محيميد،** موسى عمر مبارك، 2008 - **مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2**. رسالة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية .
8- **الشيخ حسن،** ماهر، 2005- **قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال**. ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
9- **المصرف الأهلي المصري**،2001- **نظم الرقابة المصرفية في الدول المتقدمة،** النشرة الاقتصادية، المجلد 54، العدد 4.
10- **شعبو،** فراس باكير، 2012- **أثر تطبيق معايير بازل 2 على السيولة والربحية في المصارف الإسلامية**. رسالة ماجستير، جامعة حلب.
11- **بن بوزيان،** محمد، وآخرون،2011- **البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة- واقع وآفاق تطبيق لمقررات بازل 3**. ورقة مقدمة إلى المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، الدوحة.
12- **حشاد،** نبيل، 2004- **دليلك إلى اتفاق بازل 2**. اتحاد المصارف العربية، الجزء الأول.
13- **Bart B**., Tony van gest el, 2009- **Credit Risk Management, Basic Concepts: Financial Risk Components**, Rating Analysis, Economic and Regulatory Capital.
14- Masrawy.com/news/Egypt/economy/2013/
15- موقع بنك عودة سورية- http://www.bankaudisyria.com.

المنارة للاستشارات
ww